النظم السياسية العربية

المرحلة الثانية
القسم الثاني
المحاضرة الثالثة

أعداد
أ.م.د ناظم نواف إبراهيم
قسم النظم السياسية
والسياسات العامة

العراق – بغداد
2020 - 2019

المحاضرة الثالثة
مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو كما يعرف باسم مجلس التعاون الخليجي أو مجلس التعاون لدول الخليج العربي هو منظمة إقليمية سياسية، اقتصادية، عسكرية وأمنية عربية مكوّنة من ست دول عربية تطل على الخليج العربي وتشكل أغلبية مساحة شبه الجزيرة العربية، هي (المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر ومملكة البحرين) . تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في 25 مايو/ايار 1981م بالاجتماع المنعقد في العاصمة الإماراتية أبوظبي،وكان أمير الكويت الأسبق الشيخ جابر الأحمد الصباح صاحب فكرة إنشائه. يتخذ المجلس من العاصمة السعودية الرياض مقرًا رئيسيًّا له.

جميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي دول ملكية، اثنان منها دول نظام حكمها ملكي دستوري وهي دولة الكويت ومملكة البحرين، ودولتان نظام حكمها ملكي مطلق وهي المملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة نظام حكمها سلطاني وراثي وهي سلطنة عمان ودولة نظام حكمها اتحادي رئاسي وهي الإمارات العربية المتحدة وهي عبارة عن سبع إمارات كل إمارة لها حاكمها في عام 2011 اقترح الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود في القمة الخليجية الثانية والثلاثين تحويل مجلس التعاون الخليجي إلى اتحاد خليجي والتنسيق فيما بينها سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا.وتم رفض الفكرة السعودية من قبل سلطنة عمان.

تعد كل من جمهورية العراق باعتباره دولة مطلة على مياه الخليج العربي ولها حدود طويلة مع المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والجمهورية اليمنية باعتبارها الامتداد الاستراتيجي لدول شبه الجزيرة العربية دولًا مرشحة للحصول على عضوية المجلس الكاملة حيث يمتلك كل من جمهوريتي العراق واليمن عضوية بعض لجان المجلس كالرياضية والصحية والثقافية.

فكرة التأسيس:

جاءت المنطلقات واضحة في ديباجة النظام الأساسي التي شدّدت على مايربط بين الدول الست من علاقات خاصة، وسمات مشتركة، وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية، وإيمان بالمصير المشترك ووحدة الهدف، وأن التعاون فيما بينها إنما يخدم الأهداف السامية للأمة .

الأهداف:

1/ تحقيق التعاون والتكامل بين دول المجلس في جميع المجالات وصولا إلى وحدتها.

2/ توثيق الروابط بين الشعوب.

3/ وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية، والمالية، والتجارية والجمارك، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

4/ دفع عملية التقدم العلمي والتقني في مجالات الاقتصاد المختلفة عن طريق إنشاء مراكز بحوث علمية.

5/ أقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص .